

2007/12/24 - 00010752

الانسان 41

المغرب العربي

[ملف خاص]



المفقودون :
عاليون بين الحياة والموت

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية الصليب الأحمر



ICRC

غير مخصصة للبيع

العدد الواحد والأربعون

شتاء 2008-2007



المفقودون

الرسمية في بيروت.

لم أترك باب مسؤول إلا وطرقته، سياسياً كان أو عسكرياً، رسمياً كان أو حزبياً. لم أOffer رؤساء الطوائف الروحية. قابلت، حتى قادة الميليشيات المقاتلة، مرافنة على بقایا ذرة من الإنسانية لديهم.

ملاحقاتي اليومية لم تثنني عن متابعة أحوال زياد وغسان. حاولت، في البداية، تحبيدهما ما أمكن عن حقيقة ما حصل، ليس بداعي الكذب، بل ظلّا مني أني أحبيهما، أحجب أذى افترض أنهما أعجز عن تحمل وطأته. قررت أن أبعد هذا الكأس المر عن متناولهما. لم لا، ما دام عدنان سيعود سريعاً إلى البيت على حد قول ذينك المسلمين؟

ما أصعب فبركة الحكايات، اختلاق الأعذار لتبير غياب شخص حبيب خرج دون إعلان، دون وداع، دون قبلة على الأقل.. فكيف، إذا كانت هذه الأكاذيب موجهة للأقرب إليك من مسام جلدك؟.. كيف، إذا كنت غير مدرك مسبقاً لمفاعيل ذلك العكسية، لحظة تدق ساعة الحقيقة.. التي لا بد من أن تدق يوماً!!.. وقد دقت..

تضاعفت المصيبة، عندما ترافق اختفاء عدنان باختفاء راتبه الشهري. نشأت حاجة ملحقة لإيجاد عمل إضافي، يساهم مردوده مع ما أنقاضاه في سد الاحتياجات الأساسية.. لم تعد تتسع ساعات النهار لأداء كل المهام، كم تمنيت لو تطول، كم تواصل ليلى بنهاري..! ما زلت أتحسس وقع الصفعة على وجهي، ما زالت آثار بصمات ذلك الضابط «النظامي»، لكن وشمّاً لم يزل محفوراً في داخلي. الجريمة كانت أنني تجرأت، ذلك الصباح، على تقديم صفوف المحتشدين في الملعب البلدي لأداء صلاة العيد، حتى المنصة الرئيسية طالبة من مفتي الجمهورية أن يدرج قضيتي في خطبته. المفتى لم ينادي، والضابط لم ينادي الواجب إزاء «جريميتي الموصوفة».

لم أذق طعم الانتظار مرة. أصلاً، لم أكن أعرف أن له طعمًا. كان مراً.. موجعاً.. ثقيل اللوطأة كان. الانتظار يتلبس، يضفي كعكة يتسلّى بها، لا يبصّرها. يتفنن في الإمساك بمقاييس عقلك وأحساسك. يجعلك، أحياناً، أسيء هواجس وتخيلات ووصلت إلى حد اعتبار نباح كلب، ذات ليل، تحذيراً للناس من غريب قدم إلى الحي، وإشارة لي بعوده عدنان.

لم أملك مالاً ولا وقتاً لاستشارة اختصاصيين، كي أعرف السبيل الصحي للتعامل مع طفلين أمام وضع في غاية التعقيد والالتباس، كي أستطيع الخروج من حدة الصراع الداخلي الذي كان يتتنازعني بشأن الإقرار أو الاستمرار بالكتم عن حقيقة ما جرى. أسئلة زياد وغسان كانت لا تنتهي، أنا لا أملك أجوبة عليها.

هل من المفيد أن أتحدث عن عمليات الابتزاز،

«يا بيت بتختوفي أنت وبيرجع البابا»!

بهذه الكلمات، افتح غسان، ابن الحمس سنوات، ذلك النهار منذ 23 عاماً، بدلاً من «البونجور» المعهودة كل صباح. كم من غسان، في عداد الأولاد الذين خطف آباءُهم، جهر بأمنية مماثلة على مسمع أمه بهذا الوضوح!!..

كم من أم، من طائفة أهالي المخطوفين، تحملت النتائج مضاعفة لخطايا لم ترتكبها، إنما ارتكبت بحقها وأفراد عائلتها!!.. على حافة الانهيار، تجهد لتمسك نفسك بنفسك. تجدك أسير حالة تلزمك بابتلاء مصيبة، بطلوها وعرضها وعمقها، لظهور بحالتك الطبيعية جداً ومن دون أن تفقد طابعك المرح بالأساس..

مع كل القسوة والضراوة التي ترافق الحروب عادة، لم أحسب يوماً أنها ستخترانا هدفاً مباشراً، تتدخل في تفاصيل يومياتنا، تدخل في استقرارنا، تبعثر أحلامنا، تعيب بكل ما نسجناه، خيطاً خيطاً وعقدة عقدة، من حب ودفء وطفelin لم يتع لها أن ينعوا بوفر من هذا الزاد..

عدنان كان الضحية الباشرة. حصل ذلك نهار 24 سبتمبر/أيلول 1982، الساعة الواحدة بعد الظهر. كنا نعد الغداء معـاً، زياد وغسان مختليان مع التليفزيون، يتبعان، بشغف، شريطاً من الصور المتحركة، عندما قرع باب البيت.

شخصان مدنيان، مسلحان، إصابة إلى مسدسين مصوّبين نحو رأس عدنان، ببطاقتين رسميتين. اقتاد الرجلان زوجي، بحجة إجراء تحقيق بسيط في حادث سير، مطمئنـاً بأن ذلك لن يتجاوز الدقائقخمس ثم يعود.

عدنان لم يعد حتى تاريخ كتابة هذه الأسطر. يبدو أن التحقيق في هذا الحادث (الذى من المؤكد أنه لم يحصل)، لم ينته بعد..

بدورنا، بتنا أنا وزياد (6 سنوات) وغسان (3 سنوات) ضحايا هذا الظلم، كما أبو عدنان وأمه وخوته..

ما زال كل منا ينتظر، على طريقته، عودة عدنان، أو خبراً منه، أو عنه!!..

انتظاري لم يكن دائماً هادئاً، فقط في ساعات الليل، كنت «أحظى» بهدوء نسبي، بعد أن يخلد الأولاد للنوم، أقضيه مع «عدنوني» في جلسة حوارية طويلة، لم تخل من بعض التشنج أحياناً.

انتظاري لم يكن حزيناً إلا في تلك الساعات، إياها، حيث كان الدموع يجد طريقاً آمناً له، والألم كان يتبدى عارياً، وذلك في منأى عن أعين صغيري، الأقارب والغضوليـن.

برنامج البحث عن عدنان كان يلي دوام عملي في التدريس في إحدى المدارس الثانوية

العدالة حق من إنسان



AFP

رئيس الحكومة السابق، رفيق الحريري، وسائر الشخصيات التي جرى اغتيالها لاحقاً.

الأكثر عيناً واستهجاناً أن يصدر هذا الكلام عن أمراء حرب ما زالوا يتصلون حتى اليوم من مسؤولياتهم.

والأخطر في الموضوع أن ذلك يشكل إنذاراً مفاده أن الحقيقة والعدالة أصبح لها بالنسبة إلى الحكام في بلدي معنian: الأول الذي يتبنّه هو أن العدالة هي عدالة الشخصيات، عدالة القادة وكبار القوم!!! أما المعنى الثاني الذي نتبناه نحن هو أن العدالة هي عدالة الناس العاديين في وجه كل ظالم، كائناً من كان!!!

هذه الازدواجية في المعانى، هي التي أجازت لأمراء الحرب اليوم، الذين تسبّبوا بالأمس بمايسينا، أن يتّبوا مراكز القرار في زمن السلم، هي التي أجازت لهم المفاجرة بماضيهم دون أي مساءلة، أو أي مراجعة ذاتية، أو حتى اعتذار من الضحايا.

إن مفهوم العدالة في بلدي هي عدالة المشاهير، ومطلوب تحقيقها بأي ثمن، بخلاف الناس العاديين الذي يجب طمس قضيّاهم ونسائهم أيّاً كانت فظاعة الجرم المرتكب بحقهم حتى لو بلغ حد المقبرة الجماعية!!! علماً أن العدالة الدولية في هذا المجال ليست أفضل حالاً أو أقل استنسابية من عدالة الدولة اللبنانيّة!!!

نعم، إن ما توصلت إليه مع رفيقائي في رحلة البحث عن أحبائنا، والمستمرة منذ سبعة وعشرين عاماً، هو إعلان الدولة بأن لبنان كل مقابر جماعية، فكفى مطالبة بأموات!!!

ما توصلنا إليه، هو إعلان أمراء الحرب، بأنهم قتلوا المخطوفين لديهم، لذلك كان منطق الحرب، كفى مطالبة، عليكم قبول منطق السلم!!!

قرارنا أن المعركة مستمرة، من أجل معرفة الحقيقة، كل الحقيقة، من أجل تحقيق العدالة، العدالة لجميع الناس، من أجل نبش كافة المقابر الجماعية والتعرف على هويات أصحابها، من أجل إدانة الجرائم ضد الإنسانية..

ما يزيدنا إصراراً هو أن طمس قضيّتنا ليس طمساً للعدالة فحسب، بل سماح باستمرار الاعتداء، وإجازة مرور لتكرار جرائم الخطف.

ربما لن يعود عدنان... ربما لن يعود 17000 مخطوف ومحفوظ... لكن حي لولدي يجعل معركتي مستمرة حفاظاً عليهم من الخطأ.

معركتنا مستمرة حفاظاً على أولاد جميع الذين خطّلوا وفقدوا في لبنان.

مستمرون حفاظاً على جميع أبناء الوطن.. حفاظاً على الوطن ●

(*) سيدة لبنانية خطف زوجها خلال الحرب الأهلية (1975-1990)، وهي اليوم رئيسة «لجنة أمالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، وتنظر في أقصى يسار الصورة.

داد حلواني*

وسلطتها. وخير تعبير يلخص السلوك الرسمي إزاء قضيّتنا ما قاله لنا رئيس مجلس الوزراء آذناك في أحد اللقاءات «العين بصيرة واليد قصيرة!!

في زمن السلام، عادت الدولة، لكن من خطفتهم الحرب لم يعودوا. طالبنا بحقنا بمعرفة صمير هؤلاء وذلك بتحرير الذين ما زالوا منهم على قيد الحياة، وتسلّيم رفات الموتى إلى ذويهم، لتقام مراسيم دفنهما والحداد عليهم.. أو ليس إكرام الميت في دفنه؟!

جاء الرد الرسمي متّشعاً، مريضاً. مرة اتهمنا بأن الاستمرار بهذه المطالبة، تكون كمن يسعى إلى إشعال فتيل حرب جديدة، ومرة أتحفنا بتقدّر تحقيق ذلك طالما أن العدو الإسرائيلي يحتل أجزاء من أرض الوطن، ومرة بأن الوجود الأجنبي يعيق الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة.

تحرر لبنان من الاحتلال الإسرائيلي في 25 مايو/أيار العام 2000. انسحبت القوات السورية في 26 أبريل/نيسان 2005. لكن المخطوفين والمفقودين ما زالوا مجهولي المصير حتى تاريخه.

إن ما يجري اليوم في لبنان يحمل مفارقة عجيبة غريبة، على خط سير هذه القضية، لا يمكن أن يتصورها عاقل!! فمطلوب الحق بمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة الذي حملنا لواءه باللحم الحي على مدار ثلاثة عقود تقريباً، بات يتّرد اليوم على لسان المسؤولين من بينهم أمراء الحرب، مضيّفين إليه ضرورة إقامة محكمة دولية خاصة بلبنان!!!

أن يطالبوا بالحق بمعرفة الحقيقة، ولو بعد سبات طويل أمر يبشر بالخير. أن يناضلوا من أجل محكمة القاتلة مطلب حق. لكن المعيب أن تنحصر مطالبهم، فقط، بمعرفة قاتلة

المالي منها والعاطفي، التي تعرضت لها تحت هاجس العثور على ضالتي...؟

هل من المفيد أن أتحدث عن بعض المغامرات التي انجررت في متأهّلاتها، عن الأفخاخ التي نصبّت لي، والتي كان يمكن أن تؤدي بي إلى نفس المصير المجهول؟.. هل أتحدث عن التعذيب التي سكتّنتني.

فأصبحت «دادات» كل واحدة تختلف، بشخصها وطباعها وسلوكيتها، عن الأخرى: فمرة حادة

لكل الناس في وجه أي ظالم

عنيفة، مرة لينة دافئة وأخرى خائفة وذلك وفقاً لكل موقع وشخص ولقاء تواجهت فيه.. وفي كل المرات، كنت وحيدة، بلا كتف، بلا حماية.

عندما بدأت البحث عن عدنان، وجدت نفسي، بعد فترة وجيزة، أبحث عن جميع الذين خطفوا وفقدوا في الحرب. كان ذلك من خلال إلزاعات الذين التقى بهم إثر نداء وجهته عبر إحدى الإذاعات المحلية، ما زلت، منذ 17 نوفمبر/تشرين الثاني من العام 1982 وحتى تاريخه، تتبع المسيرة معًا من خلال انتظارنا في إطار سmineah «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان».

في زمن الحرب، لم تمنعنا نيرانها من الصراخ. نطالب المسؤولين بالعمل الجدي من أجل إطلاق سراح جميع المخطوفين. جاء ردّهم بهائنا يعلن العجز عن تحقيق ذلك، والذرّيعة: تراجع سلطاتهم أمام سلطة الميليشيات المقاتلة

